وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون العام الإقتصادي

المرفق العمومي الإلكتروني

إعداد الطالبتين:
- صديقي جميلة
- حريز ابتسام

إشراف الأستاذ:
- قشار زكرياء

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
محمد منير حساني	أستاذ تعليم عالي	جامعة ورقلة	رئيساً
قشار زكريا	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفاً ومقرراً
محمد بوليفة عمران	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2022/2021

إهداء

أهدي ثمرة عملي الي ينبوع الحنان والمحبة والأمان أمي الغالية أطال الله في عمرها وحماها

الي روح والدي العزيزرمز العطاء والتضحية والنضال

الذي طالما سعى الي اسعادنا الي إخوتي وأخواتي الذين شجعوني وساندوني ووقفوا الي جانبي في السراء والضراء

الي اولادي اختي مريم – حسام – أريج وخالتي فاطمة انار الله دربها

حفظهم الله ورعاهم بفضله وعزه الي

كل من ساهممن قريب اوالبعيد ووقف الي جانبي الي زوملائي في العمل

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيرًا يليق بجلاله على هذه النعمة الطيبة نعمة المعرفة و العمل الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أولاً وقبل كل شيْ أتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى والداي الذان قدما لي الدعم المادي والمعنوي.

كما اتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضل الأستاذ قشار زكريا الذي كان مشؤفا على إعداد هذه المذكرة، ومنح لي وقته من أجل إتمام وغنجاز هذا الموضوع.

كما لا يفوتوني التوجه بأسمى كلمات الشكر والتقدير إلى من ساعدني طوال مسيرتي الدراسية من توجيه وإرشاد ولم تبخل علي بتقديم المساعدة في إتمام هذا الموضوع حميدة ورقلي وميلود تزاوي .

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من كان لي سنداً ودعماً وساعهم من قريب أو بعيد أو حتى بالدعاء في إنجاز هذا العمل.

ولكم مني فائق الشكر والإحترام والتقدير.

الملخص

الملخص:

يعتبر المرفق العام الالكتروني المتمثل في الإدارة الالكترونية بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن و ذالك من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة ، والمعدات، و برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، لتقدم حلولا للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي فهي عبارة عن إدارة بلا أوراق , بلا مكان و زمان , و بلا تنظيمات جامدة الأمر الذي بؤدي بها إلى تقديم أحسن الخدمات للمواطنين.

كما يعرف المرفق العام في الجزائر تحولات عديدة بين التأسيس لمداخل نظرية والبحث على افاق جديدة اخذت ابعادها من مجتمع المعلومات التي اصبحت فيه المعلومة المصدر الاساسي للميزة التنافسية ، الامر الذي فرض عليه اعادة البحث لتموقع من جديد ضمن ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ، من خلال العمل على تحويل عديد الوظائف الادارية للمرافق العمومية من شكلها التقليدي إلى الالكتروني قصد تحقيق النفع العام كسمة اساسية ، الباحث في هذا المجال يرى ان مدخل الادارة الالكترونية كمدخل جيد قصد تجويد المرفق العام وتعزيز قيمه من **الشفافية والديمقراطية والمساءلة** التي تبقى فاعليتها حبيسة ثقافة التعامل الالكتروني مع هذه الاستراتيجية الاتصالية .

الكلمات افتاحية : المرفق العام الالكتروني – الحكومة الالكترونية –. الادارة الإلكترونية

Résumé :

Le système électronique, la gestion électronique, est une nouvelle alternative qui réexamine la nature de la relation entre l'État et le citoyen grâce à une utilisation optimale de divers dispositifs, équipements et programmes TIC pour apporter des solutions aux complexités et aux problèmes bureaucratiques auxquels l'administration publique est confrontée dans sa forme traditionnelle. Gestion sans papiers, sans lieu et temps, et sans organisations rigides, ce qui conduit à la fourniture des meilleurs services aux citoyens .

le service public en Algerie connait aussi de nombreuses transformation entre la mase en place dapproches theoriques la recherche de nouveaux horizons qui ont pris ses dimensions a partir de la societe de l informaton dans laquelle linformation est devenue la principal source davantage conurrentie.ce qui la oblige a re- chercher pour re-chercher.position au sein de ce qu on appelle leconomie numerique.en travaillant a transfoumer de nombreuses fonctions admistratives des service publics de leur forme traditionnelle a lelectronique afin datteindre linteret public comme caeacteritque de base. Le chercheur .dans ce domaine voit que lentree de gestion electronique comme une bonne entree d ameliorer les installation publiques et de renforcer sa valeur de . taraspaence democratie et resdeponsabilite qui mainitient son efficacite confinee a la culture de linteraction electronique avec cette strategie de communication.

Mots douverture –E-GO uvernement –Administtration electronique

مقدمة

المقدمة

بما أن التطورات الحاصلة في المجتمعات جعلت من حتمية التقدم الوظيفي و الإداري ضرورة ومطلبا ملحا لتلك الشعوب التي ما آثرت إلا أن تزيد وتحسن من الخدمات الوظيفية التي تعكس مدى التطور البشري في مجال الخدمات الإدارية ، ما أستوجب إيجاد حلول وطرق جديدة من شأنها تطوير العمل ألمرفقي و الإداري والرقي به في مجالات عديدة ، وزيادة على الثورة المعلوماتية التي حدثت في أواخر القرن العشرين ما جعل العديد من الاكتشافات والتكنولوجيات الحديثة تظهر كأثر لتلك الثورة وما أفرزته على الجانب البشري والتقني والإداري فتولد ما يسمى بالمرفق العام الإلكتروني أو بالإدارة الخدماتية الإلكترونية هاته التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية ما يجعل عملها يتحول من ورقي تنظيمي إلى إلكتروني شبكي حيث لا وجود لعراقيل وحواجز إدارية وتنظيمية تقف أمام العمل الإداري كما أن مفهومي الزمان و المكان ينتفيان ولا يصبح لهما أدنى تأثير على مجريات العمل الإداري تحت شعار العمل المستمر في كل مكان و أي زمان ، هذه التغييرات في مجال العمل الإداري فرضت نفسها على الدول وأصبح لزاما عليها تطبيقها حتى تحقق أفضل الخدمات لشعوبها وبالتالي كسب ثقة شعوبها و ولائها لأنظمتها ، تستخدم الإدارات الحديثة في مجال عملها التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين وتطوير العمل الإداري و الرفع من الكفاءة الإدارية ، بغية الوصول إلى وظائف إدارية تقنية وعصرية تتماشى و المنهج الحديث في مجال العمل الإداري ، لهذا تجد أغلب الإدارات اليوم تلجأ إلى إعادة رسكلة و هيكلة مرافقها و وظائفها و موظفيها وفق ما تقتضيه الحاجة الإدارية إلى تحسين العملية الإدارية .

ونظرا لأن الجزائر تحاول الوصول إلى الإدارة الإلكترونية وتحقيقها على نحو أفضل باعتبارها من جهة دولة كغيرها من دول العالم الثالث و عرضة لضغوطات العولمة التكنولوجية من جهة أخرى . بالتالي تبنت الجزائر مشروع الإدارة الإلكترونية سنة 2013 ، و هي من التجارب الرائدة الناجحة في الدول العربية الإمارات ، السعودية، الأردن، قطر، الكويت .

تنبع أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أثر تحول الإدارة التقليدي إلى المرفق العام الكتروني ،وتمكين المرافق العامة من الوسائل و التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات و التكنولوجيات المعلومات ، كما تسعى الدراسة إلى إبراز فاعلية الإدارة الإلكترونية ، على المبادئ العامة للمرفق العمومي الإلكتروني ، و تعقيداته في ظل تجربة الجزائر ، و كذا العراقيل المرتبطة بالجانب التقني و مدى توفر الوسائل لذلك . سواء ما تعلق بالوسائل

المادية (البرامج) التقنية و آليات الحماية البشرية و توفر التكوين التقني و الفني للموظفين و زيادة طاقتهم المعرفية .

ومن خلال موضوع بحثنا **تنحصر الإشكالية** العامة للدراسة فيما يلي :

يعد المرفق العام أداة فعالة لاستمرارية الدولة و أحد أهم المجالات التي أصبح إلزاما عليها التكييف مع ثورة الاتصالات و المعلومات الغير المسبوقة و عليه ماهو المرفق العمومي الإلكتروني و ما مدى تأثير الثورة التكنولوجية على المرافق العمومية ؟

- ماهو أثر التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ؟
- ماهو مفهوم المرفق العمومي الإلكتروني و ماهية مرجعياته الأساسية ؟
- ماهو واقع المرفق العمومي الإلكتروني ، وماهية رؤية المستقبل ؟

لاختيار الموضوع مجموعة من اعتبارات :

- التطرق إلى موضوع حديث النشأة و ذو أهمية بالغة لدى الدولة و المجتمع.
- التطرق إلى موضوع يرتبط بالإدارة العامة وحب إطلاع عليه .
- كون الموضوع المختار يندرج ضمن تخصصنا

الهدف من دراسة هذا الموضوع :

- التعرف على نشأة و تطور المرفق العام التقليدي وصولا إلى الحكومة الإلكترونية .
- التعرف على مفهوم المرفق العمومي الإلكتروني (تعريفه ، خصائصه ، عناصره) .
- التعرف على عوامل نجاح التحول الإلكتروني ، و معوقاته .
- التعرف على تجربة مشروع الجزائر لانتقاله من الإدارة التقليدية إلى المرافق الإلكترونية في سنة 2013.

منهجية البحث :

بحكم طبيعة الدراسة يمكننا الاعتماد على المنهج الوصفي بما أن موضوع بحثنا من المواضع الحديثة الذي ساهم في إنشاء رؤية جديدة في علم الإدارة ، وذلك بإظهار مختلف الجوانب النظرية للموضوع وكذا بهدف الوصف الدقيق لنظام الإدارة الإلكترونية و العوائق التي تحول دون تطبيقها وكذا دراسة تجربة الجزائر الإلكترونية 2013 .

صعوبات البحث : قلة المراجع التي تنصب على الموضوع .

و سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول :عرضنا فيه نظام القانوني للمرفق العمومي الإلكتروني و تم التطرق من خلاله إلى نشاته و دوافع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ، و مع ذكر مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية (المبحث الأول) كما تطرقنا إلى مفهوم المرفق العمومي الإلكتروني الذي من خلاله تناولنا فيه تعريف المرفق العمومي و خصائصه و عناصره . كما تطرقنا إلى المبادئ التي يقوم عليها المرفق العام و أهدافه في (المبحث الثاني) .

الفصل الثاني : عرضنا فيه آفاق و واقع المرفق العمومي الإلكتروني ، وكذا تناولنا فيه ميكاريزمات التحول الإلكتروني في الجزائر و تجربة مشروع الجزائر 2013 للتحول الإلكتروني في (المبحث الأول) ، و تطرقنا أيضا إلى تحديات المرفق العمومي الإلكتروني و معوقاته التي تحول دون تطبيقها في (المبحث الثاني).

الفصل الأول

ماهية المرفق العمومي الإلكتروني

الفصل الأول :ماهية المرفق العمومي الإلكتروني

يعد المرفق العام وسيلة هامة في يد الدولة لتنفيذ الخدمات العمومية و إشباع حاجات الجمهور ، و هو بذلك يشكل الوظيفة الأساسية للإدارة العمومية ، فهو أداة فعالة في التنظيم البيروقراطي للدولة و وسيلة لحماية وجودها و حسن تنظيمها إن لم نقل الدولة هي مجموعة من المرافق العامة ، فتستطيع الدولة من خلاله تقديم الخدمات وتحقيق النفع العام[1].

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تحديد مفهوم المرفق العمومي الإلكتروني وكذا الأسباب التي أدت لظهور المرفق العمومي الإلكتروني و مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية البيروقراطية إلى الإدارة الإلكتروقراطية ، وسنتناول أيضا تعريف المرفق العمومي الإلكتروني .

المبحث الأول :النظام القانوني للمرفق العمومي الإلكتروني.

إن الإدارة التقليدية لم تعد قادرة علي استجابة لمتطلبات العصر والقد مرت بعدة تطورات لتحسين خدمة المرافق العمومية ومن هذا المنطلق تناولنا في المبحث الأول نشأة و تطور المرفق العمومي الإلكتروني (المطلب الأول) أما المطلب الثاني خصصناه لتعريف المرفق العمومي الإلكتروني و خصائصه و عناصره .(المطلب الثالث).

المطلب الأول:نشأة و تطور المرفق العمومي الإلكتروني

إن الطفرة التي عرفتها التطورات التكنولوجية أحدثت تغيرات جذرية في بروز النزعة وبالتالي التخلي عن الإدارة التقليدية كحل لبعض العراقيل والأزمات التي رأتها الإدارة التقليدية

[1] –علي مختاري , باحث كتوراه , **النظام القانوني للمرفق العمومي الالكتروني** (واقع وتحديات افاق)جامعة الجزائر , استمارة مشاركة

واستبدالها بالأخرى وكل ذلك من أجل الرقي بالإنسان و تنمية مواهبه وتقديم الخدمات له بما يشيع رغباته و يحقق رفاهيته، و لاشك أن عملية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية لم تكن بصورة عفوية و إنما نتيجة لعدة تغيرات و التطورات جعلتها واقعا ملموسا.[1]

الفرع الأول : نشأة و تطورالمرفق العمومي الإلكتروني

لقد شهد العالم تطور تكنولوجي سريع لمعلومات و الاتصالات ، خلقت روح المنافسة و التحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية .كي تحسن من مستوى أعمالها ، وجودة خدماتها ، وهذا ماسمي بالإدارة الرقمية ، أو الحكومة الإلكترونية وللأعمال الإلكترونية وانتشار شبكة الانترنت في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية ، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل ، وتعميق استخدام التكنولوجيات الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي فالإدارة الإلكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة ، كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس ، و يعملون ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتواصلون في شتى بقاع العالم .إن نشأة الإدارة العامة الإلكترونية تعود إلى التحول للعمل بأشكال وأساليب مختلفة ، إذ كانت تقتصر على استخدام بعض برامج الحاسوب التي تستخدم لأغراض الإحصاء ، و يستخدم بعضها الآخر للمساعدة في إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول، وكذا طريقة توزيع بنودها ، وقد ظهر استخدام التقنية في أنشطة الحكومات .

لقد كان تطبيق الإدارة الإلكترونية بصورة مصغرة ، وأساليب بسيطة ، ولم تصل إلى الصورة الرسمية إلا مؤخرا حيث بدأت بالظهور في أواخر عام 1995م بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي، خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسة ومن ثم فالإدارة الإلكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية و المعلوماتية

[1] – مؤلفين : ا. عنتر بن مرزوق , ...(واخرون) , **ادارة الموارد البشرية في العصر الادارة الالكترونية** , عمان مركز الكتاب الاكاديمي 2017 ص

وهو ما جعل الإدارة الحكومية ودوائرها صنع القرار تعتمد وسائل تقنية متطورة تساعدهم على إنجاز المهام و تنفيذها على الوجه الأكمل على صعيد التجارب العالمية جاءت المبادرة الأمريكية في مجال الإدارة الإلكترونية الحكومية، و تبعها بعد ذلك دول أخرى مثل المملكة المتحدة والنمسا،خلال العقد الأخير من القرن الماضي .[1]

ولاشك أن عملية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية لم تكن بصورة عفوية و إنما نتيجة لعدة العوامل وأحداث مهدت لظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية .

الفقرة الأولى : أحداث سياسية

وتتمثل في ظهور العولمة وهي ظاهرة اقتصادية وهيمنة القيم الأمريكية فهي ثورة تكنولوجية اجتماعية ، فإن تزايد المنافسة على إعادة صياغة الإدارة الإلكترونية كمؤشر على تقدم المجتمع من قبل الدول المتقدمة و محاولة كسب الجمهور من قبل رجال السياسة وخاصة في المجتمعات الغربية من اجل تقديم خدمات أسهل للمواطن و دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية.

الفقرة الثانية :الأحداث التكنولوجية .

إن تطور شبكة الاتصالات وظهور طريق المعلومات السريع الذي يعتمد على شبكات عالية القدرة والبيانات المشفرة ساهم في نقل العديد من الوسائط بسهولة كنقل شبكة الانترنت من الهيئات العسكرية المغلقة و جعلتها في متناول الجمهور و العامة ،كما أنها أدت إلى تدني أسعار عتاد الأجهزة المعلوماتية بحيث يتمكن اليوم معظم الناس من شراء أجهزة كومبيوتر منزلية وبأسعار معقولة ، بحيث أصبحت الثقة بالشبكة أمرا ممكنا .ونجد الإمضاء الإلكتروني كوسيلة اتصال جديدة للرد على تحدي التوقيع المادي الورقي.

[1] –تارقي يونس , مذكرة تحرج دار **الادارة الالكترونية لتحسين اداء الخدمة العمومية** , جامعة ورقلة 2017, ص3

الفقرة الثالثة : أحداث اقتصادية

جاءت التجارة الإلكترونية كعامل للتواصل بين مؤسسات الأعمال التجارية مع مؤسسات الدولة خاصة في ما بين المؤسسة والإدارة الرسمية ،ومحاولة استغلال حكومة التكنولوجيا من أجل خفض الكلفة إلى مستوياتها الدنيا ،كما أن انتشار مشاريع الخصخصة وتطبيقاتها مكن من الربط بين القطاعين العام و الخاص والمؤسسات المدنية .

الفقرة الرابعة : أحداث اجتماعية

البحث الدائم عن وسائل الراحة التي من ضمنها إمكانية إجراء المعاملات مع الدولة بدون عناء تقودها إلى المراكز الحكومية و نظرا لكهولة قوة العمل الحكومي و للحد من خسارتها لخبرتها بمجرد إحالتها إلى التقاعد ، كان لا بد من تشجيع الحكومات و تحفيزها لنقل الخبرة و المعرفة للأفراد وتوظيفها في الأنظمة المعلوماتية و هذا من أجل مواكبة الوعي العام بالتكنولوجيا .

وإضافة إلى هذه الأحداث التي ذكرناها أنفا فقد حدد بعض الباحثين والكتاب الإداريين جملة من الأسباب ودوافع التي كانت سببا في تحول من الإدارة تقليدية إلي الإدارة الإلكترونية

الفرع الثاني : أسباب ومراحل التحول من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الالكترونية

دفعت موجة التغير في مجال العلمي والتكنولوجي لإيصال معلومات بجميع الدول قد مرت بعدة مراحل للوصول نحو الإدارة الإلكترونية وكل الدولة لها أسباب ودوافع تظهر في الواقع حسب وضعها الاقتصادي والسياسي.

الفقرة الأولى: أسباب التحول إلي الإدارة الإلكترونية

- التطور السريع في أساليب وتقنيات إدارة الأعمال و انبثاق ثورة المعلومات والتحول العالمي إلى اقتصاد المعرفة
- ازدياد المنافسة بين المنظمات وضرورة وجود آليات الاتصال المستمر بين العاملين .

- تحسين الخدمات المستمرة ومشاركة الموظفين وضبط الأداء وفق مواصفات معينة، حيث يمثل التحول الى التعامل الكترونيا عاملا مهما في تحسين الخدمة للمواطنين.
- دافع الزمن الذي يمثل أحد العناصر الهامة في الإدارة استجابة لمتطلبات البيئة المحيطة و تغيراتها .
- كلفة الإجراءات الإدارية في تقليل كل مايتعلق بها من عمليات وزيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين .
- انتشار وسائل التعليم عن بعد ووسائل الإعلام والقنوات الفضائية الإعلامية ومقاهي الانترنت .

الفقرة الثانية : مراحل انتقال من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الإلكترونية

قد مرت الإدارة الالكترونية بعدة مراحل وذلك بعد القيام بالإصلاح إداري شامل وتام لنظام الإداري التقليدي الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلي اندماج المجتمع بشكل كلي فماهية هاته مراحل النهائية للإدارة الإلكترونية :

أولا : مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة

وفي هده المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية و العمل على تنميتها وتطويرها خاصة فيما يخص معالجة البريد الصادر المرسل من قبل المؤسسة والبريد الوارد المرسل إليها ، الذي يعد وسيلة اتصال مه مة بين المؤسسة وبين مختلف الأجهزة التي تتعامل معها في وقت الذي يتم البدء فيه أيضا وبشكل متوازي بتنفيذ مشروع الإدارة الكترونية بحيث يستطيع فيه من يمتلك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك الاضطلاع علي نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات وإحداث البيانات الإعلانات عبر الشبكة الالكتروني مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات الأزمة وتعبئتها لانجاز أي معاملة.

ثانيا: مرحلة الفاكس والتليفون الفاعل

تعتبر المرحلة هي الوسط بين المرحلة أولى والمرحلة التي ستأتي فيما بعد وفي هذه مرحلة يتم تفعيل التكنولوجيا الفاكس والتليفون بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه مرحلة الاعتماد على التليفون المتوفر

في كافة الأماكن والمنازل وخدمته المعقولة التكلفة يستفيد منها في الاستفسار عن الإجراءات الأوراق والشروط الأزمة لحل أي مشكل بحيث أنه يستطيع استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق أو استثمارات وفي هده مرحلة يكون كافة الناس تقريبا جرب وسمع بالتقنية أو الآلية جديدة الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع كبار التجار الإداريين والمتعاملين القادرين علي إنجاز معاملاتهم التجارية عبر الشبكة الالكترونية هكذا يكون عدد المستخدمين الانترنت متوسط ومن طبيعي إن التعريفات في هذه المرحلة أكثر كلفة من الهاتف والفاكس وان المسيرون هم الأقدر علي استعمال هده التكنولوجية .

ثالثا – مرحلة الإدارة الالكترونية الفاعلة

في هده مرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي لإدارة بعد إن وصل نسبة المستخدمين الشبكة إلي نسبة 30– 25 بالمئة وتوفرت الحواسيب الشخصية والحواسيب بواسطة الاكشاك في المناطق العمومية بالتكلفة معقولة ورخيصة مما يسمح لجميع الفئات الشعب استعمال الشبكة الالكترونية لانجاز أي معاملة الإدارية بشكل المطلوب وأسرع الوقت وأقل الجهد وبسعر منخفض وأكثر فعالية وبأحسن نوعية (جودة) وبالتالي يتم فهم الإدارة الالكترونية وتقبلها وتفاعل معها واستخدامها .[1]

المطلب الثاني : مفهوم المرفق العمومي الالكتروني

ترتكز دراستنا هنا على الجوانب المرتبطة المرفق العام الالكترونية ، و محاولة ضبط مختلف ما قدم حولها من تعاريف.في (الفرع الأول) واهم خصائصه في(الفرع الثاني).

الفرع الأول : تعريف المرفق العمومي الالكتروني

قبل التطرق إلي تعريف المرفق العمومي الإلكتروني سنحاول أولا ان نقف علي تعريف المرفقة العمومي التقليدي الذي يعتبر مفهومه من أكثر المفاهيم القانونية غموضا وإثارة للجدل فمن الفقهاء ارتكز عن المعيار

[1] - - خالد ممدوح , **الادارة الالكترونية** , الجامعة الاسكندرية 2010 ص57

الوظيفي ومنه من استند في تعريف المرفق العمومي الى المعيار العضوي ومنهم من مزج بين الأول والثاني ثم نتناول تعريف المرفق الإلكتروني المصطلح الجديد الذي بات يعتمد لدى الكثير من الدول .

الفقرة أولى : تعريف المرفق العام التقليدي

لا يوجد تعريف دقيق للمرفق العام نظرا لكونه مفهوم معقد تتداخل فيه عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى فلسفية،مرتبطة أساسا بدور الدولة ونظرتها للمرافق العامة ،فقد **عرفه العميد دوجي** تلك " الأنشطة التي يجب أن تُضمن وتُضبط وتُراقب من طرف الحكومة بسبب طبيعتها والتي يمكن تحقيقها بتدخل كلي للدولة ") وعرفه الفقيه **أندري دي لوبادار** " المرفق العام هو مجموعة من أنشطة الهيئات التي تستهدف المنفعة العمومية " يعرف المرفق العام استنادا إلى المعيار العضوي(المادي) بأنه كل منظمة تنشئها الدولة وتخضع لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور ،كما يعرف أيضا بأنه الجهاز أو الهيكل أو هيئة الذي يسير الشؤون العمومية ويقصد به اذا المفهوم الإدارة العمومية بشكل عام أو مؤسسة عمومية إدارية (،وعرفه احمد محيو طبقا لهذا المعيار "يقصد بالمرفق العام الإدارة بشكل عام والمؤسسة الإدارية ،حيث توجد المؤسسة يوجد المرفق العام.

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، وأن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية ، والإدارة الالكترونية ، و المرفق العام الالكتروني , حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها استخدام الوسائل ، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة ، أو التنظيم ، أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلام[1]

[1] على محتاري , مرجع سابق, ص 3

الفقرة الثانية : تعريف المرفق العمومي الالكتروني

وقد عرفه الباحث سعيد بن معلا العمري انطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية ، وخاصة منها الخدمية توجهت تعريفات للإدارة الالكترونية حاولت ربطها بالخدمة العامة المعقلنة ، بأن الإدارة الالكترونية" تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة ، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات ، وتعزيز دوره في المشاركة والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن و الدولة.

في حين ركزت دراسات أخرى على محاولة تبيين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات ، وتقريب المسافات ، فعرفت الإدارة الالكترونية بأنها "انجاز المعاملات الإدارية ، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت ، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لانجاز معاملات ، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد و الطاقات

أما **الدكتور سعد غالب إبراهيم** فيقدم تعريفا للإدارة الالكترونية ، انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها ، مثل الحكومة الالكترونية ، والأعمال الالكترونية ، ويعرف الإدارة الالكترونية باعتبارها منظومة متكاملة ، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة" هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال ، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة

الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين ،أو الموجهة للأعمال ، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة .[1]

[1] - عبان عبد القادر , تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر , رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع , جامعة بسكرة 2016 ص

في حين عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف البنك الدولي بانها مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين ، والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار ، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات ، وزيادة الشفافية ، وتعزيز المجتمع المدني.[1]

الفرع الثاني : خصائص المرفق العمومي الكتروني .

تمتلك الإدارة الالكترونية مجموعة من الخصائص والتي تميزها عن الإدارة التقليدية .وهى الميزة الأساسية والجوهرية والتي تجعل الدول تسعى الى تطبيق الإدارة الالكترونية في منظماتها وفيما يأتي سيتم بيان هذه الخصائص

- **التشبيك الفائق :** وهذا التشبيك يعمل في إطار تعظيم إمكانيات الشبكة وفق قانون متكالف الذي يقوم علىأن القيمة الحقيقة لكل شبكة ذات اتصال باتجاهين بعادل مربع إمكانات عدد المشاركين فيها .
- **التفاعل الأتي على مدار الساعة، هنا وفي كل المكان** : هذا من خلال التفاعل الحي المباشر بين المتعاملين كما أنه يعمل وفق 24/ اليوم و7 أيام في الأسبوع .مما يوفر إمكانية التعامل والعمل في الوقت الحقيقي مع العاملين والموجدين في بيسر وسهولة وبتكلفة اتصال محدودة .[2]
- **السرعة الفائقة الموارد، أي العمل عن البعد وبلا حدود** : سرعة التوصيل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضؤ حيث يستغرق إرسال رسالة من القارة لا أخرى عبر البريد الإلكتروني حوالي 15ثانية . فالسمة الأساسية للأعمال أو للعمل أو الالكتروني هي إمكانية العمل بلا حدود وهذه السمة تؤذي بنا بدون شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من التنظيم الهائل والمرن .

[1] حازم صلاح الدين عبد الله , تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الانترنت , دار الجامعة الجديدة 2013 , الإسكندرية ص 59

[2] صفاء فتوح جمعة.مسؤلية موظف في اطار تطبيق نظام الادارةالالكترونية .ط1. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع .المنصورة 2014.ص8

- **الرقابة المباشرة والصادقة :** من خصائص المرفق العمومي الإلكتروني أيضا أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات و الكاميرات الرقمية في وسع الإدارة الالكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية .، وكذلك علي منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة ، التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن الأسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التى يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية ، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات :

فضلا عن بطئ هذا الأسلوب ، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين ، إحداهن تجلس في انتظار مراقب أو مجموعة مراقبين أرسلتهم ليكتبوا لها تقريرا عن موقع ما ، ويتابعوا سير العمل فيه وأخرى السرية والخصوصية :للمعلومات مهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكها المعلومات والبيانات المهمة ، وعدم إتاحها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور تجلس في مكانها تشاهد حركة العمل في هذا الموقع مباشرة ، وتسمع أيضا كل مايدور فيه [1]

-**زيادة الإتقان :** إن الإدارة الالكترونية كإلية عصرية في الإداري والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية ، وتنطوي علي مزايا أهمها المعالجة .[2]

الفرع الثالث : عناصر المرفق العام الالكتروني .

يعتبر المرفق العام الالكتروني المتمثل في الإدارة الالكترونية أحد أهم أهداف مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ميدان المعلومات و الاتصالات ، إضافة الي العناصر الأساسية التي يقوم عليها المرفق العمومي التقليدي ومتمثلة في تحقيق المصلحة العامة ، وكونه مشروعا تنشئه السلطة العامة ويكون مرتبطا بها

[1] نجم عبود نجم .الادارو الالكترونية .(استراتجية .والوظائف .مشكلات) . دار المريخ .مملكة السعودية . 2004.ص 159-160

[2] الوالي احسان عجاج ريمة ..دور الادارة الالكترونية في تحسين عما امين المديرية . مذكرة لتكملة تقني سامي في امانة المديرية .اختصاص امانة مديرية .معهد الوطني في التكوين المهني في حرف الزراعة الشهيد العامري بوجمعة .سكيكدة ص.595

إما إرتباطا مباشرا وإما غير مباشر ، فإن المرفق العمومي الإلكتروني يقوم علي عناصر رئيسية أخرى وتتمثل عتاد الحاسوب ، البرمجيات ، صنلع المعرفة ، وهي كالأتي :

- **عتاد الحاسوب** : يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاته ، نتيجة للاستخدام الواسع لهذه الأجهزة ، توجب علي المؤسسات امتلاك أحدث ما توصل إليه العتاد.

- **البرمجيات والشبكات** : مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي و الاستفادة من إمكانياته المختلفة ، بينما تشير الشبكات إلى الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الانترانت والإكسترانت .

- **صناع المعرفة** : يشمل القيادات الرقمية والمديرين ومحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري للمؤسسة ، حيث يتولى هؤلاء تغيير الطرق السائدة للوصول إلى ثقافة المعرفة.

ومن هنا نستنتج إن الإدارة الإلكترونية تختلف عن الإدارة التقليدية في عدة نقاط وهي:

-**إدارة بلا أوراق** : حيث إنها تستخدم أنظمة الأرشيف الالكتروني و البريد الالكتروني والأدلة الالكترونية و البصمة الالكترونية.

-**إدارة بلا مكان** : و هي تعتمد في الأساس على الهاتف المحمول و الها تف الدولي الجديد و المؤتمرات الالكترونية و العمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية

-**إدارة بلا زمان** : حيث تعمل و تستمر 24 ساعة متواصلة و بالتالي فان فكرة الليل و النهار و الصيف و الشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الالكتروني الرقمي الجديد ، فنحن ننام و شعوب أخرى تستيقظ و توفر تقنيات الانترنت و التي بدورها تجعل العمل متاحا و متوفرا على مدار 24 ساعة في اليوم سواء في أماكن العمل أو المنزل أو في أي مكان..

-**إدارة بلا تنظيمات جامدة :** لأنها بالأساس تعمل من خلال المؤسسات الشبكية و المؤسسات الذكية و التي تعتمد على عمال و موظفي المعرفة و على صناعة المعرفة.[1]

المبحث الثاني : مبادئ المرفق العمومي الإلكتروني وأهدافه.

يستهدف المرفق العام على اختلاف أنواعه وتباين أشكاله وطرق إدارته إشباع الحاجات العامة وأداء الخدمات العامة وأداء الخدمات العامة التي تهم جموع الأفراد ، كما تخضع المرافق العامة على اختلاف أنواعها وتصنيفاتها والقوانين التي تحكمها لمجموعة من المبادئ العامة والموحدة اللازمة إنجاز مهامها في تحقيق الصالح العام على أفضل وجه وفيما يلي سنتطرق إلى مبادئ العامة التي تحكم المرافق العامة وعلاقتها بإدارة الإلكترونية (المطلب الأول) وأهداف العمومي الإلكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول : مبادئ المرفق العمومي وعلاقته بإدارة الإلكترونية

يخضع المرفق العمومي الإلكتروني إلي المبادئ التي تحكم المرفق العمومي التقليذي و نظرا لاعتماد الأفراد على المرفق العامة في أداء الخدمات الحيوية لهم مثل المياه الكهرباء بصفة منتظمة على نحو يرهقهم إذا ماتعطلت أوتوقفت على أداء خدماتها، فقد أستقر الفقه على استخلاص عدد من مبادئ من أحكام القضاء الإداري الفرنسي والتي تعد من القواعد الجوهرية التي تفرضها الاعتبارات العلمية وتمليها العدالة اجتماعية ويطلق على هذه المبادئ القواعد الأساسية أو العامة لسير مرفق العام ، ومما سبق سوف نتعرض إلى علاقة الإدارة الإلكترونية بمبادئ المرفق العام، مبدأ دوام سيير المرافق العامة بانتظام واطراد(فرع الأول) ومبدأ

[1] كرماش هاجر مرجع سابق .ص6

المساواة أمام المرفق العام (الفرع الثاني) ومبدأ قابلية المرفق العام للتعبير وتعديل وفق لمقتضيات المصلحة العامة (الفرع الثالث) . [1]

الفرع الأول : مبدأ سير المرفق العام بانتظام وإضطراد (مبدأ الاستمرارية)

يعتبر من المبادئ العامة للقانون التي تتعلق بعملية تنظيم وسير المرافق العامة بانتظام واطراد في الدولة ، ويقضي هذا المبداء القانون العام بحتمية ديمومة صيرورة المرافق العامة وبصورة جيدة ومنتظمة مثل انتظام واضطراد دقات القلب والحياة في الإنسان لأن الحياة العامة في المجتمع والدولة ترتكز وتتوقف على سير المرفق العامة بانتظام وإضطراد وأي توفق أو خلل في سير المرافق العامة يؤدي إلى شلل وتوفق الحياة العامة في المجتمع والدولة ومبدأ سير المرفق العام مرفق العام للتغير وتعديل وفق لمقتضيات المصلحة العامة(فرع الثالث).

بانتظام و اضطراد هو من مبادئ العامة للقانون التي أكتشفها وأقرها القضاء ويترتب على هذا عدة نتائج هامة منها تحريم الإضراب ، وتنظيم استقالة الموظفين ، نظرية الظروف الطارئة ، يساعد نظام الإدارة الإلكترونية على هذا المبدأ بصورة أكبر من النظام التقليدي حيث يستطيع الفرد صاحب الخدمة أن يحصل عليها وذلك في أي وقف من الأوقات من خلال دخوله على الموقع الإلكتروني للجهة الموجودة بها الخدمة ،

فالفرد الذي يريد استخراج رخصة البقاء مثلا يستطيع الدخول على موقع الإلكترونية وذلك لاطلاع على كافة الاشتراطات و الشروط اللازمة .

لاستخراج هذا ترخيص تجعل الإلكترونية مبدأ سير المرافق العام يتجه في تطبيق تجعل الإدارة الإلكترونية مبدأ سير المرافق العام يتجه في تطبيق إلى حكام ، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين .[1]

---

[1] يوطيب عماد الدين ، النظام القانوني للمرافق العصومية ، مكرة التخرج تخصص قانون إداري جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الموسم جامعي 2014 – 2015

وإغلاقها و إنما يعمل المرفق على مدار الساعة ولا يتوقف إلا إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته ولأريب أن نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤوليتهم الجنائية والمدنية والتأديبية ، إذا يمكن للموظف من داخل بيته وفي غير أوقات العمل الرسمية أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها، كما سيعمل على تقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية والذي يتولي الوظيفة دون استفاء شروطها القانونية أكتب يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات والمعلومات التي تزود بها الإدارة الحكومية . [2]

الفرع الثاني : مبدأ المساواة

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ العامة المستفيدة من القانون الطبيعي وإعلانات الحقوق والديانات السماوية بحيث تقوم عليها قواعد القانون بصفة عامة ويجب على السلطان العامة في الدولة والسلطات الإدارية على الوجه الخصوص التقيد بيها،وتتعدد مجالات التطبيق مبدأ في تقلد الوظائف العامة، المساواة في تمتع بالحقوق والإلتزام بالوجبات، والمساواة في تحمل التكاليف العامة والمساواة أمام القانون في تعاملها مع الأفراد فليس لها أن تفرق وتميز في المعاملة فيما بينهم وإذا كانت قراراته مسؤولية بعدم المشروعية وبدون في تعاملها مع الأفراد فليس لها أن تفرق وتميز في المعاملة فيما بينهم وإذا كانت قراراته مسؤولية بعدم المشروعية وبدون حاجة لوجود نص قانوني يقرها. [3]

---

[1] العمري نوها ، دور الإدارة الإلكترونية في تسير المرفق العام ، مذكرة تخرج تخصص إدارة ومالية ، جامعة أكلي محمد الحاج – البويرة ، تاريخ المناقشة 2016/02/14 ،

[2] نفسه مرجع

[3] بوطيب عماد الدين .مرجع نفسه ص48

ويظهرنا تسير نظام الإدارة الإلكترونية نظام الإدارة الالكترونية على هذا المبدأ بعدم التفرقة بين العملاء في تحديد رسوم الاستخدام، ومتساوين في إيقاع إجراءات الحصول على التقدمة بإضافة إلى أنها لا تجعل مقدم الخدمة وطالبها في مواجهة مباشرة مما يساعد في القضاء على المحاباة والرشوة وغيره من ومظاهر الفساد فنطيق نظام الإدارة الإلكترونية يؤكد ويدعم مبدأ المساواة وذلك بصورة كبيرة جدا يتم تقديم التقدمة آليا أو الكترونيا وهذا من شأنه عدم وجود تميز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمة فكل من يستطيع التعامل مع الحاسب الآلي يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة.[1]

وحتى لا تكون هذه المساواة نظرية بعد إدخال نظام الإدارة الإلكترونية بعض مساعدة أولئك الذين لا يستطيعون استخدام الكمبيوتر أو الدخول إلى شبكة الإنترنت حتى يتمكنوا من الاستفادة بالخدمات المرفقة التي يقدمها الإدارة الإلكترونية، و لا يحرموا منها بسبب ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ولتحقيق هذا لابد من التركيز على عنصرين أساسين هما :

الفقرة الاولى : التثقيف الإلكتروني :

بالرغم من تزايد استخدام الإنترنت في الحياة اليومية للمواطنين فإن هناك من لايمتلكون كومبيوتر ولا يستطيعون الدخول إلى شبكة الإنترنت من منازلهم، ونجاح نظام الإدارة الإلكترونية وتوصيل الخدمات عن طريق الإنترنت إلى المستفيدين يقضي توفير البنية التحتية والأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك، وجعلها في متناول المواطنين الدين لايمتلكون هذه الأجهزة ولذلك ينبغي مايلي:

1- إنشاء أماكن عامة مجهزة بأجهزة الكمبيوتر تمكن المواطن العادي الذي لايمتلك كمبيوتر في بيته من الدخول إلى شبكة الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة والحصول على خدمنها.

[1] ياسين حجاب، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني (واقع التحديات، أفاق)جامعة محمد بوضياف المسيلة أيام 26-27 نوفمبر 2018 .

2- يجب أن تكون مواقع الخدمات المرفقة و وأجهتها على الشبكة المعلومات بسيطة واضحة مزودة برسوم غرافيكية لان السهولة تعتبر عنصرا أساسيا إمكانية التعامل بالنسبة لعامة الناس ، بل ومختلف الفئات ويفضل أن تكون بأكثر من اللغة .

3- يجب أن تكون هناك حملة دعائية واسعة النطاق إعدام المواطنين بوجود الإدارة الإلكترونية وكيفية الاستفادة منها ومجالات هذه الاستفادة كلما كانت آلية الحصول على الخدمة بسيطة ومنظمة كلما زادت نسبة النجاح نظامها، فنجاح الإدارة الإلكترونية مرهون بمدى استفادة المواطنين منها.

الفقرة الثانية :حياد المرافق العامة

يرتبط مبدأ حياد المرفق العام بمبدأ المساواة أمام المرافق العامة ويعني إدارة شؤون المرافق العامة بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الخلافات الشخصية، بما يكفل رفع كفاءتها تحقيق للصالح العام، وتوزيع خدماتها على كافة المستحقين دون تفرقة بسبب الاتجاهات السياسية أو السلالات العرقية أو مذاهب الدينية أو التيارات الفلسفية .[1]

على أساسها أو ظهر للإدارة من خال ممارسة المرفق لنشاط له أن يستحسن تغيير طريقة تشغيل المرفق لزيادة كفاءته فإنها تمتلك سلطة التقديرية و يقصد بهذا المبدأ تمكين المرفق العام من تحقيق المنفعة التي تنشأ من أجلها على أفضل وجه ومواجهة الظروف المتغيرة التي تحيط بنشاط له ، فإذا تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية واجتماعية التي نشأة المرفق في ظلها ونظم إبتداء و تفرض الوسائل الإلكترونية الحديثة على الأفراد والإدارات مواكبة علوم العصر وتقنياته ، حيث لم يعد مقبولا ممن يريد أن يخطى بمكانة مرموقة في العلم أن يتخلف عن ركب المعرفة التكنولوجية ، وهو أمر بين أثر الإدارة العامة الإلكترونية في التطابق مع هذا المبدأ ، إذا من حق الإدارات القائمة على سير المرافق العامة أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقدة

[1] ، نفس مرجع

معها أداء عمل حكومي لها أن تستخدم أحدث الوسائل العلمية والابتكارات التكنولوجية في تطوير خدمات المرافق ، وإذا أنهت عقودها بإرادتها المنفردة ، لأن هذا المبدأ غير مقصور علي مرافق التي تدار بطريق الربحي فقط وإنما يمتد ليشمل جميع أنواع المرافق العامة.اباكانت طريقة إدارتها وخصوص تلك التي تدار بطرق الامتياز فهذه المرافق وإن كانت تدار من قبل الملتزم فردا أو شركة فإنها تبقي خاضعة لإشراف الإدارة من أجل تحقيق المصلحة العامة المنوطة بالمرفق العام.

الفرع الثالث : مبدأ قابلية المرفق العام للتعبير وتعديل وفق لمقتضيات المصلحة العامة

من خلال ممارسة المرفق العام لنشاط له يستحسن تغيير طريقة تشغيل المرفق لزيادة كفاءته ، يقصد بهذا المبدأ تمكين المرفق العام من تحقيق المنفعة التي تنشأ من أجلها على أفضل وجه ومواجهة الظروف المتغيرة التي تحيط بنشاط له ، فإذا تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية واجتماعية التي نشأة المرفق في ظلها ونظم على أساسها أو ظهر للإدارة من خال ممارسة المرفق لنشاط له أن يستحسن تغيير طريقة تشغيل المرفق لزيادة كفاءته فإنها تملك ذلك بسلطتها التقديرية. تفرض الوسائل الإلكترونية الحديثة على الأفراد والإدارات مواكبة علوم العصر وتقنياته ، حيث لم يعد مقبولا ممن يريد أن يخطى بمكانة مرموقة في العلم أن يتخلف عن ركب المعرفة التكنولوجية ، وهو أمر بين أثر الإدارة العامة الإلكترونية في التطابق مع هذا المبدأ ، إذا من حق الإدارات القائمة على سير المرافق العامة أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقدة معها أداء عمل حكومي لها أن تستخدم أحدث الوسائل العلمية والابتكارات التكنولوجية في تطوير خدمات المرافق ، وإذا أنهت عقودها بإرادتها المنفردة ، لأن هذا المبدأ غير مقصور علي مرافق التي تدار بطريق الربحي فقط وإنما يمتد ليشمل جميع أنواع المرافق العامة.اباكانت طريقة إدارتها وخصوص تلك التي تدار بطرق الامتياز فهذه المرافق

وإن كانت تدار من قبل الملتزم فردا أو شركة فإنها تبقي خاضعة لإشراف الإدارة من أجل تحقيق المصلحة العامة المنوطة بالمرفق العام. [1]

المطلب الثاني : أهداف المرفق العمومي الإلكتروني

تعمل أغلب مبادرات الإدارة الإلكترونية على تحقيق انتقال وتحول جذري من الأساليب الإدارة التقليدية إلى العمل الإلكتروني التجسيد عدد من الأهداف العامة التي سوف نوجزها في الفروع التالية ، ترقية أداء المرفق العمومي (الفرع الأول) ، تقريب الإدارة من المواطن (الفرع الثاني) ، تحقيق الشفافية والوضوح في العمل الإداري (الفرع الثالث) .

الفرع الأول: ترقية أداء المرفق العمومي

تظهر هده الأهداف من خلال تصريحات بعض المسؤولين خاصة الوزير الأول ، ومن خلال بعض التعليمات أو البيانات ، ومن خلال الهدف من إنشاء المرصد الوطني لمرفق العمومي إن من أهم أهداف تحسين الخدمات العمومية في المرافق والمؤسسات العامة تحقيق الصالح العام، وذلك من خلال القيام برف مستوى الكفاءة المرافق والمؤسسات العامة بعض النظر عن طبيعة النشاط الممارس ، والحد من الفساد بكافة أنواعه وصوره لذا سوف نوجر أهم أهداف تحسين الخدمات العمومية بشكل عام على النحو التالي:

- جعل الإدارة العامة تتفاعل وتندمج مع المحيط العام (المواطنين) والقدرة على تحقيق ترابط متمثل معهم بمعنى تقريب الإدارة من المواطن وسد الفجوات المتعمدة التي ارتبطت بمفاهيم الفساد والبيروقراطية .

العمل على تكريس وتحديث العمل وفق العوامل والظروف المتغيرة إلى جانبي التوسع في مجالات التطوير والتدريب (تكوين الموظفين) .

[1] بوطيب عماد الدين .مرجع سابق ص35

– مواجهة التحديات والمعوقات والظروف المتعددة المختلفة زمانا ومكانا والتي تعني منها كثيرة من المرافق العامة أو التغلب عليها سواء ما تعلق منها على سبيل المثال بالأمور الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وغيرها من خلال اقتراح الحلول المناسبة والملائمة تطبيقها عمليا ، فمثلا من التحديات التي تواجه العالم بأسره أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) فكان لزاما التغلب على توفق نشاطه المرافق العام ، وجعل ذلك النشاط مستمرا مواكبا للظروف التي طرأت متكيفا معها من خلال استخدام التقنيات وتقديم الخدمات عن بعد .

– وضع ثلة من الخطط الإستراتجية الشاملة للنهوض بواقع المرافق من خلال تحسينها بشكل مستمر للرقي بعار من خلال تطبيق مبادئ ومرتكزان إدارة الجودة الشاملة في المرافق العمومية على نحو يحقق النهوض بالخدمات على مستوى رفيع

– تعديل وتطوير أساليب الإدارة في علاج المشاكل التي قد تواجهها ، وذلك يتم عن طريق تطوير قيادات قادرة على الإبداع والتقدم والرقي بالخدمة العمومية ، وذلك يعد من مبرزات ومظاهر مبدأ التكيف والتأقلم

– تطوير وتنمية قدرات المرفق والمؤسسات العامة في الدولة بتسخير أبجع الوسائل العلمية والفنية والإدارية من أجل رفع كفاءة تلك المرافق والمؤسسات بعض النظر عن النشاط التي تمارسه ليسود بذلك مفهوم الدولة الحديثة

– تطوير نظم العمليات في المرفق العامة لتتوقف مع المعايير العالمية ، وتعميم أفضل الممارسات الإدارية وتطبيق أساليب العمل المناسبة والمتطورة في تقديم الخدمات للمرفقين .

– الكفاءة والنجاعة والشفافية والعدالة يجب أن تكون من أبرز أهداف الإدارة العمومية قبل وأثناء وبعد أداء الخدمات .

– إن إصلاح وتحسين الخدمات العامة لا يكون يضخم حجم المرافق ، وإنما بفعاليتها وإصلاحها فعلبا لا نظريا وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن .

– إعادة هيكلة المرافق العمومية ، وتطبيق وتعميم استخدام الإدارة الإلكترونية في مختلف أعمال المرافق العمومية .[1]

الفرع الثاني : تقريب الإدارة من المواطن

لا تخلو الإدارة الإلكترونية من سلبيات الإ أن ذلك لا يمكن أن يخسف بأهميتها ودورها في مجال تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين وتتدرج أهمية الإدارة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وتحديدا في المجال المتعلق بتحسين خدمات الإدارة الموجهة للمواطن وبالتالي تحسين العلاقات بينهما في جملة من العناصر التالية:

– الهدف الأول من وراء اعتماد الإدارة الإلكترونية تحديث الإدارة وعصرتها، إذ لا يقصد من ورائه تحقيق نوعية خدمات الإدارة ولكن أيضا ضمان استمرارية العمل الإداري تيسيره وفعاليته في مواجهة المتعاملين معها.

– تؤدي إلى تبسيط الإجراءات والشكليات الإدارية ، فإدارة الإلكترونية تعمل على تقليص الشكليات والمستندات الورقية التي تعاني منها الطرية التقليدية للخدمة الإدارية.

– تمكن المواطنين من أن يكون خارج الإدارة لكن في علاقة معها.

– تشكل أحسن الأدوات لتعزيز مبادئ الإدارة وتطبيق مناهجها .

– الإدارة هي الناطق باسم المرتفقين تعبر عن احتياجاتهم وبالتالي وسيلة لخدمتهم وتحسين آلياتها ومناهجها هو ضمان لمصلحتهم أبرزها سرعة تحقيق الخدمة المقدمة .

– تمكن الإدارة من معالجة لبعض الملفات التي لا يمكن أن تعالج من دون حضور المعنيين وتقديمهم للمعلومات .

[1] نصر الزور عبد الوهاب رجب مبدأ إمكانية مواكبة المرفق العام للتغيرات التي تطرأ عليه أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون فرع قانون إداري ، جامعة جدالي ليابس سيدي بلعباس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تاريخ المناقشة 2020/ 2021 ، صفحة [16 ، 168]

– تلعب الإدارة الإلكترونية دوراً فعالاً تغير العلاقة الكلاسيكية بين الإدارة ومتعا مليها وبالتالي ترشيدهم.

– تؤدي التي تجنب ما يعرف بظاهرة الروتين فبظهور نظام المعلومات المبينة على الحاسبات الآلية أمكن تحقيق الوحدة وتوحيد النمط و الأسلوب الإداري ، وسرعة إصدار القرارات .

– تحقيق الإدارة الإلكترونية سرعة إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة وهي فضاء لخدمة مصالح المواطنين بطريقة الإلكترونية تمتاز بالمرونة، والوضوح، وتعميق مفهوم الشفافية للبعد عن المحسوبية

– تعمل على تلاقي الأعضاء التي تقع فيها الإدارة وموظفيها عند القيام بالعمل تقليديا.

– تؤدي إلى تطوير التنظيم الإداري والارتقاء بالخدمة الإدارية، فهي تحقيق فعالية أكبر الإدارة وبالتالي تحسين نوعية إنتاجها وخدماتها.

– تؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمة والقضاء على البيروقراطية وتعقيداتها التي تعيق وتقف حجرة عقبة ضد التغييرات والتطورات في مواجهة المواطن.

– هي منفذ الولوج بأكثر بساطة للإدارة ووضوح أكبر للوثائق من حيث صاغتها وقراءتها .

– استعمال أدوات الإدارة الإلكترونية إذا لم تلغى كليا العلاقات بين الإدارة ومر تفقيها، فهي تقوم على إلغاء بعض العلاقات المكرهة بينهما، إي تلغي جانب كبير من العلاقة الضارة فيما بين الإدارة ومواطنيها فتخفيف الشكاياتهم بحد من سوء العلاقة بين الإدارة و مواطنيها من حيث تقديم الخدمات فالمواطن مبدئيا له نظرية سيئة في تعامله وعلاقة مع الإدارة أيا كان شكلها بسبب تصرفاتها الإكراهية المسلطة والمدعمة.

الفرع الثالث : تحقيق الشفافية والوضوح في العمل الإداري

شفافية المعلومات تجعل من المعلومة متوفرة لطالب الخدمة عن بعد، وتفرض درجة أعلى من الشفافية في إتاحة المعلومات **وتبادلها** ، **و** تتجلى أهمية الشفافية في النشاط الإداري في جملة من الاعتبارات يمكن تلخيصها فيمايلي :

– غياب مبدأ الشفافية يرتب إبعاد المواطن عن الدولة كما يعد أيضا مبدأ الشافية بمثابة ميثاق عمل لما يؤدي إليه من تحقيق ثيقة بين الإدارة والمواطن ، وكذا مساعدته من اكتشاف الفساد ومنعه .

– هو مدخل ضروري لعقلنة العمل الإداري إذ يوضع الممارسة للمواطن لمختلف آليات ، و إتخاد القرارات الإدارية

– لا يمكن إخضاع الإدارة لآليات المساءلة إذا كانت أنشطتها خاضعة للشفافية هذه الأخيرة التي تحدد هده مطابقة تلك الأنشطة لمبدأ الشرعية

– تعتبر شفافية النشاط الإداري نقيض السرية التي تعد بيئة خصبة للفساد الإداري ، والانحراف عن تحقيق المصلحة العامة ، ومبدأ الشرعية

– يجسد مبدأ الشفافية مبدأ من مبادئ الاتصال بين الإدارة والمواطن ذلك أن كل ما هو غير شفاف سيؤدي حتما إلى اضطراب الاتصال بين الطرفين .

– يشكل المبدأ ضمانة للموطن تتمحور لصالح الضمانة العقلية لحقوق الإنسان تمكنه من أن يعلم كيفية سير الإدارة وآليات الطبع في حالة الخط ، ويمكن تكريس سياسة الانفتاح على الإدارة في ظل شفافية النشاط الإداري.

– هو من الحلول إدارية في ظل أزمة فعالية النشاط العمومي في إطار أخلاقيات الإدارة الحديثة.

– وسيلة الإدارة للإفصاح عن مختلف الأسباب الواقعية والقانونية التي كانت وراء قيامها بالنشاط أو العمل أو المشروع. [1]

[1]– غزلان سليمة ،علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتورة تخصص حقوق قانون عام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق بن عكنون، تاريخ المناقشة 2009 – 2010 صفحة رقم 168 – 167

خلاصة

مايمكن استنتاجه من هذا الفصل انه لايوجد تعريف موحد لمرفق العمومي الإلكتروني كل التعريفات جات في صدد الإدارة الإلكترونية ،وفهي بديل عن المرفق العمومي الإلكتروني كما تعتبر محرك رئيسي في دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية ،يتيح لطالب الخدمة ان يتعامل مع الانترنت بدلا من الموظف التقليدي ، ويستلزم إحداث تغيير جوهري واسع يشمل المتعاملين وأجهزة المستخدمة اصبحت حتمية تفرضها التغيرات العالمية ، فهي تعمل علي تحسين جودة أداء العمل وتبسيط إجراءات وتنفيدها في وقت وجيز وأقل الجهد ،من خلال إستخدامها الأساليب الإلكترونية الحديثة التي تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة وبالإضافة الي قدرتهاعلي تجاوزها لكل المشاكل والعراقيل الإدارة البروقراطية .

الفصل التاني :

افاق المرفق العمومي الالكتروني

الفصل الثاني : افاق المرفق العمومي الإلكتروني في الجزائر

شهدت الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية ، وبالتالي لابد من توافر عوامل ومرتكزات عديدة ومتكاملة لتطبيقها واخراجها من الواقع العملي ، ويندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الأول :التحول الالكتروني في الجزائر

رأت الإدارة الالكترونية تحولا شاملا في الأساليب والنظريات والمفاهيم وهياكل والإجراءات والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية وتعتبر عملية معقدة ونظام المتكامل من مكونات تقنية ومعلوماتية والبيئية والبشرية ومالية وتشريعية ولبناء الإدارة الالكترونية يستلزم أحدات التغيرات في الخدمات والوسائل الكترونية تختلف عن الإدارة التقليدية

ومن خلال هذا المبحث سوف نركز علي مرتكزات نجاح التحول الالكتروني في (المطلب الأول) وعلي واقع المرفق العمومي في جزائر (المطلب الثاني)

المطلب الأول : مرتكزات نجاح التحول الالكتروني

يحتاج مشروع الإدارة الالكترونية إلي بيئة مناسبة لطبيعة عمله ولكي يتمكن من تنفيذ ماهو مطلوب منها يجب توافر عدة عوامل رئيسية وجوهرية لنجاح المشروع الإدارة الالكترونية لتعميم البرنامج الإلكتروني وصيانته وحمايته من أي تلاعبات وتتمثل هاته عوامل في آليات القانونية والإدارية في (الفرع الأول)ووسائل التكنولوجية في (الفرع الثاني) وإمكانات البشرية في (الفرع الثالث)

الفرع الأول : آليات القانونية والإدارية :

تحتاج الخدمات المرفقية عبر شبكة المعلومات إلي تشريعات الخاصة تحكمها ، وتقدم لها تنظيم القانوني المناسب ، والذي يكفل تحقيق أهدافها وتتمثل فيما يلي :

الفقرة أولى : القيادة والدعم الإداري

تعتبر القيادة مفتاح رئيسي لنجاح و فشل أي مشروع ودعم الإدارة وقدرتها علي إيجاد بيئة مناسبة للعمل دورا رئيسيا في نجاح لأي عمل وفشله ، ودعم القيادة التقاط قوة في المؤسسة، و متابعة المشروع وتقديم المعلومات المرتدة يضمن نجاح المشروع تطويره ، وكذلك القناعة واهتمام والمساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيات المعلومات في كافة المؤسسات تعتبر من عوامل نحاج الإدارة الالكترونية .[1]

الفقرة الثانية : الهيكل التنظيمي

ان الهيكل الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب العصر الصناعة أصبح غير ملائما لنماذج الأعمال الجديدة في العصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الالكترونية ،إذ نجد الهياكل التنظيمية للأعمال الكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا حية ومترتبة عن نسيج من الاتصالات ، و لتطبيق الإدارة الالكترونية إجراء تغيرات في الجوانب الهيكلية ، ودمج الإدارات مع بعضه ا ، وإعادة إجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفر الظروف ملائم لتطبيق الإدارة الالكترونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة إن تتم عملية تحول في إطار زمني متدرج عبر مراحل تطويرية.

[1] موسى عبد الناصر ومحمد قريشي .مساهمة الادارة في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم وتكنولوجيا جامعة بسكرة .جزائر) مجلة الباحث .ع 9 .2011.ص90

الفقرة الثالثة– تعليم وتدريب العاملين وتثقيف المتعاملين

تتطلب الإدارة الالكترونية إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها ، وهذا يعني إعادة النظر بنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد ، بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج بالإضافة إلي نوعية أفراد المجتمع و الأساليب التعليمية والتدريبية علي كافة المستويات بثقافة وطبيعة الإدارة الالكترونية ، وتهيئة الاستعداد النفسي والسلوكي والتقني والمادي وغير لذلك من المتطلبات تكيف مع متطلبات الإدارة الالكترونية .

الفقرة الرابعة – وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات .

أي إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الالكترونية وتلبي متطلبات التكيف معها ، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية ، لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة ،وكذا الاعتماد علي شهادات الإثبات الموثقة، وبالطبع فإن التحول إلي الإدارة الالكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة ، كما أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفى عليها المشروعية والمصداقية علي كافة النتائج القانونية المرتبة عليها .[1]

الفرع الثاني : الوسائل التكنولوجية

وتتمثل في توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية والتي تشمل تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام و استيعاب الكم الهائل من الاتصالات ، لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة لانترنت ، إلي توفير التكنولوجيات الرقمية الملائمة من التجهيزات وحاسبات آلية وأجهزة

[1] نفس مرجع ص 90

ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات والبرامج ، وتوفير خدمات البريد الرقمي ، وتوفير كل ذلك بالاستخدام الفردي أو المؤسسي علي أوسع نطاق ممكن .

وعلي عموم فإن البنية التحتية التقنية تنقسم الي :

- **البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية :** وتتمثل في كل التوصيلات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل البيانات الكترونيا .
- **البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية :** وتشمل مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الأعمال الالكترونية
- **شبكات الاتصال :** أهم هذه الشبكات :

- **شبكة الانترنت :** وهي عبارة عن شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة حول العالم وتربط المجتمعات بكل قطاعاتها ونشاطاتها المختلفة عن طريقة هذه الحواسيب [1]
- **الشبكة الداخلية أو الانترنت :** هي شبكة الاتصال خاصة تستخدم الموارد المتاحة للانترنت بغية توزيع المعلومات داخل مؤسسة ، ويمكن لمجموعة خاصة فقط من الوصول إليها .
- **الشبكة الخارجية أو الاكسترانت :** وهي امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لمجموعات خارجية والتي لها علاقة بطبيعة نشاط المؤسسة (كالموردين ، الزبائن ، الأطراف أخري) بإطلاع علي المعلومات التي عرضها بواسطة الانترنت وما يجب الإشارة إليه ، هو أن شبكتي الإنترنت والإكسترانت تستخدم تكنولوجيا المعلومات للانتقال بالمؤسسة إلي مستوى العمل بالإدارة الإلكترونية في بيئتها الداخلية ، وفي إدارة علاقاتها مع

[1] نجم عبودنجم .مرجع سابق .ص54

بيئتها الخارجية . ففي الوقت الذي تربط شبكة الإنترانت أوصال المؤسسة في الداخل فإن شبكة الإكسترانت تستخدم لبناء روابط اتصالات الكترونية مباشرة وفورية مع الزبائن من جهة والمجهزين من جهة الأخرى .[1]

الفرع الثالث : الإمكانات البشرية والمالية

لتطبيق الإدارة الإلكترونية يحتاج إلي إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة عل ى العمل في المجال الإلكتروني، وهذا يقتضى من الإدارة تغيير تطوير العنصر البشري ،وبإضافة إلى أجهزة علمية متطورة والتي تستلزم أموال ضخمة.

الفقرة أولى: إمكانات البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وأى مؤسسة ، أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الالكترونية حيث يعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية ، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافها التى يصبو اليها ، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من والي العنصر البشري ، فهم الخبراء والمختصين العاملون في حقل المعرفة ، الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في مؤسسة ، يتولون إدارة التعاضد الاستراتجي لعناصر الإدارة الالكترونية ومنهم : المديرون والوكلاء والمساعدون ، والمبرمجون ، ضابط البيانات ، والمشغل أو المحرر.[2]

[1] عصام محمد البخيصي .تكنولوجيات المعلزمات الحديثة وأثرها علي القرارات الإدارية في منظمات الأعمال .دراسة استطلاعية للواقع الفلسطني مجلة جامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ع 1. الجامعة الاسلامية .غزة .فلسطين 2006.ض161-162

[2] موسى عبد الناصر ومحمد قريشي.المرجع سابق ص 90

الفقرة ثانيةٍ : إمكانات المالية

يعد المشروع الإدارة الإلكترونية من المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى أموال طائلة ، لكي تضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين البنية التحتية والتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية ، وتحديتها من الوقت لأخر وتدريب العناصر البشرية باستمرار.[1]

المطلب الثاني : واقع المرفق العمومي الإلكتروني في الجزائر

اتجهت الجزائر إلى تحديث الإدارة العمومية وتكيفها مع المعطيات الجديدة رغبة منها وفي تحقيق الشفافية والحكامة في تسيير الإدارة العمومية سوا بالعديد من الدول العربية في كل من مصر والإمارات العربية المتحدة والأردن ، واستحدث لذلك جملة من الآليات التشريعية والتنظيمية ، وكذلك جملة من آليات والأجهزة لتنمية وتطوير الخدمة العمومية منها إصلاح الخدمة العمومية) ، ومن اجل عصرنه الإدارة العامة تبنت الجزائر جملة من المشاريع كان أهمها مشروع الجزائر الالكترونية **2013 خصوصا في قطاعات لها علاقات وطيدة يومية مع المواطنين والمؤسسات في المجال** الإداري و اقتصادي والمرافق العمومية الاجتماعية والتي تشهد إقبال جماهيري يومي على إدارتها وعرفت العديد من المشاكل فيما يتعلق بتقديم الخدمات والإجراءات البيروقراطية ، أهمها في قطاع الإداري والاقتصادي والإجتماعي .

[1] عبد العزيز فهد المغيرة تطبيق الادارة الالكترونية في إجراءات العمل الاداري من جهة نظر موظفي ديوان الداخلية السعودية .رسالة لنيل الماجستيرفي العلوم الادارية .كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية ، 2010، من 24-25

الفرع الأول اعتماد المرفق العمومي الإلكتروني الإداري

وتتمثل في عديد من القطاعات منها قطاع العدالة والقسم الحالة المدنية وقطاع التعليم العالي :

الفقرة أولى : رقمنه قطاع الحالة المدنية

علاقة القطاع بالمواطن المباشر تستلزم تطويره بشتى الأجهزة والبرمجيات خاصة للإدارة المحلية التي دعمت بشبكة المواطن في استخراج الوثائق ، كما أن الشروع في تجسيد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين الإلكترونيين وتزوي الأولى بالخدمات مستقبلا يسهل العديد حيث أن الخطة المرسومة سنة 2009 أكدت دخول بطاقة التعريف البيومترية حيز الخدمة في بداية 2010 وجواز السفر ففي نهاية 2013 .

سعت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال عصرنه الخدمات المقدمة للمواطنين وتماشيا مع تحولات الاقتصادية والاجتماعية والذي انبثق عنه ميلاد الإدارة الإلكترونية بالوزارة ، وفي هذا الصدد تعمل وزارة الداخلية والجماعات علي مستوى البلديات والدوائر الحكومية الإجراءات الجديدة للمعالجة المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية ، جواز السفر البيومتري الإلكتروني.

يتم إيداع الملف علي مستوى الدائرة – المقاطعة الإدارية مكان الإقامة – المصالح القنصلية للمواطنين المقيمين بالخارج مرة واحدة مرة واحدة لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر يتضمن الملف استمارة طلب واحدة متوفرة علي الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية علي مستوى الدوائر والمقاطعات الإدارية والمصالح القنصلية ، ويتم في هذه الحالة تقديم المعطيات البيومترية المعتادة (البصمة الالكترونية .الصورة الإمضاء) لكن بعد إن يتم رقمنتها عند إيداع الملف ، ولضمان تدعيم أكبر لتامين وثائق المكونة للطالب هما:

– شهادة ميلاد مرقمنة ومؤمنة خاصة ببطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر تقدم مرة واحدة في حياة المواطن

– إمضاء الضامن خلف الصورة الثلاثة المكونة للملف واستمارة الطلب بغرض التأكد من هوية الطالب .[1]

الفقرة ثانية: رقمنه القطاع العدالة

لقد تم ذلك من خلال تدعيم عمل جهاز العدالة بالرقمنه الالكترونية حيث أصبح من خلاله يمكن للمواطنين استخراج الوثائق الإدارية المتعلقة بالقضاء في ظروف حسنة تمتاز بالسرعة والفعالية ، وبدأ ذلك عن طريق استحداث موقع الكتروني لوزارة العد ل2003 وتجسد ذلك بإجراءات أكثر فعالية في إنشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية ، مركز شخصنه شريحة الإمضاء الالكتروني PKI، وإنشاء مركز النداء لوزارة العدل ،ومركز الإعلام الآلي الاحتياطي بالقليعة ، وذلك بهدف تسجيل كل القضايا والأحكام خاصة بأفراد و تبسيط عملية الحصول على الوثائق متعلقة بالمواطنين وتسهيل خدمات قطاع العدالة وتحقيق الشفافية والمساواة أمام المواطنين .[2]

– تم عصرنه القطاع العدالة من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزة بالوزارة العدل .من اجل إرسال الوثائق والمحررات بطريقة الإلكترونية واستخدام تقنية محادثات المرئية عن البعد في الإجراءات القضائية كما نصت عليه المادة 15–03 المتعلق بعصرنه قطاع العدالة علي انه (يهدف هدا القانون إلي عصرنه العدالة من خلال :

– سير القطاع وضع منظومة معلوماتية مركزة الوزارة العدل

– إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بطريقة الالكترونية

– استخدام تقنية محادثة المرئية عن البعد في الإجراءات القضائية.[3]

---

[1] عبد اللطيف باري .دور ومكانة حكومة الكترونية .في الأنظمة السياسية المقارنة. مذكرة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص التنظيمات السياسية والإدارية . جامعة محمد خيضر بسكرة 2010 ص177

[2] انظر: المرسوم رقم 212/96 المؤرخ في 15 يوليو 1996 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي

[3] . قانون 15-03 مؤرخ في 11ربيع التاني 1436 موافق ل1فبراير2015 . متعلق بعصرنة قطاع العدل .ج ر. العدد 6 .الصادر في 20ربيع التاني الموافق 10فبراير 2015

الفقرة ثالثة : رقمنه تعليم العالي

وقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتوجه الفعلي لتقديم الخدمات الإلكترونية للأساتذة والطلبة وهو الأمر الذي مكنها من تحسين جودة الخدمات المقدمة ، سواء من حيث السرعة والدقة أو من حيث ترشيد استخدام الموارد المتاحة ، والعمل علي مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي ويمكن إيجار أهم إنجازات قطاع التعليم في الجزائر في نقاط التالية :

- اطلاع علي محضرات ودورس وأعمال التطبيقية عبر موقع موودل : www.MOODLE.ORG
- التسجيلات الجامعية أصبحت تتم الكترونيا من خلال الموقع dz. www.orientation.in
- معالجة ملفات الخدمات الجامعية : إيواء . منح .نقل الكترونيا .
- المكتبة الافتراضية والتعليم عن البعد .
- تطوير البحث العلمي داخل الجامعات ومراكز البحث من خلال ربطها بمواقع الكترونية عالمية لمواكبة التطور العلمي و التكنولوجي.
- إنشاء **البوابة الجزائرية للمجالات العلمية asjp** ، وهي عبارة عن المنصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية تتيح للباحثين من أساتذة وطلبة الدكتوراه إطلاع على أخر المنشورات العلمية باللغة العربية والفرنسية و الإنجليزية وتهدف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء هذه البوابة إلى الرقي بالمجالات الوطنية وفق المعايير الدولية ، والسعي إلى أن تكون أغلب المجلات الوطنية إلكترونيا . وأن تكون أغلب المنشورات العلمية تتم عبرها لهذا فإن هذه المنصة مفتوحة للتسجيل والاستفادة والإطلاع والتحميل والنسخ.[1]

[1] د.لبيد عماد / د.موازي بلال.رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر (الواقع .الافاق . التحديات) المركز الديمقراطي العربي برلين . المانيا. 2021.ص 38

الفرع الثاني: اعتماد المرفق العمومي الاقتصادي

– **رقمنه القطاع المالي والمصرفي :** يعد القطاع المالي والمصرفي شريان الحياة الاقتصادية لذلك كان لزاما على المشرع الجزائري التكيف مع المتغيرات التكنولوجية عن طريق تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض من خلال نصه في المادة 69 منه على "تعد وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل [1] وبذلك يكون المشرع الجزائري قد نص صراحة على جواز الدفع عن طريق بطاقة الائتمان والوسائل الالكترونية ، كما نص على ذلك في قانون رقم 06/05 المتعلق بمحاربة التهريب حيث اعتبر المشرع وسائل الدفع الالكترونية من بين آليات التي يجب تفعيلها لمحاربة التهريب ، وقد شرعت وزارة المالية كذلك في عصرنه القطاع المالي في القطاع الجبائي والعقاري والخزينة العمومية عن طريق جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية . [2]

فيما يخص أنواع وسائل الدفع الإلكتروني ، فهي كثيرة ومتنوعة أهمها متمثلة في البطاقات البنكية وأنواعها ، البطاقات الذكية ، الشيكات الإلكترونية ، المحافظ الإلكتروني وأيضا النقود الإلكترونية.

وتعرف هده البطاقات بكونها بطاقات بلاستيكية تحتوي علي معلومات شخصية ورقمية ،تصدرها البنوك لخدمة حاملها المتمثلة في الدفع الإلكتروني أو غيره وعرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع الإلكتروني في القانون بأنها (كل بطاقة تسمح لحاملها بنقل الأموال ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات ، كالمصارف والخزينة العامة ، مصلحة البريد.[3]

---

[1] انظر قانون 11/03المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 2003/08/26

[2] سعدي الربيع ،حجية التوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ،كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة 1،السنة الجامعة 2015-2016 .،ص .196وما بعدها

[3] د لبيد عماد / د موازي بلال . المرجع السابق . ص 39

الفرع الثالث : اعتماد المرفق العمومي الاجتماعي

يسعي قطاع صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية إلى تحسين خدماته عبر عصرنا تسييره ومواكبة التكنولوجيا بواسطة تطوير عدة تطبيقات وأرضيات رقمية تسمح بتخفيف إجراءات حصول المواطن علي حقوقه المشروعة ،وذلك في سياق تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والتحسين المتواصل للخدمة العمومية .اضافة

* **رقمنه القطاع صندوق التأمينات الاجتماعية** : تم إدراج جملة من الخدمات الالكترونية ترمي إلى تحسين الخدمة العمومية وعصرنتها ، لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا وأرباب العمل من خلال اللجوء إلى استعمال الأرضية الرقمية ((**الهناء**))**https:// elhana .cnas dz** التي تمكن من الإطلاع علي نسبة التغطية الاجتماعية وتاريخ نهاية الأحقية في الأداءات ومعرفة استهلاك المؤمن للأدوية ، وتعويضاتها وكدا طلب بطاقة الشفاء عن البعد وطلب رأسمال الوفاة وغيرها من التسهيلات المقدمة لفائدة المواطن , واستخراج كذلك شهادة الانتساب ،وعدم الإنتساب ومعرفة استهلاك المؤمن له للادوية من خلال ادخال البينات الشخصية للمعني . (اسم. القب .والرقم السري)

وكما تتوفر علي المنصة علي الأرضية الرقمية للتصريح عن البعد التي تسمح لأرباب العمل بالقيام بالتزاماتهم بكل مايخص إجراءات المراقبة الطبية ، حسب ذات المسؤول وعليه فإن الخدمات الرقمية تلعب دورا مهما في تخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمة العمومية وعصرنتها علي أن تعمم العملية علي مختلف القطاعات للحاق بالركب الحضاري والتطور التكنولوجي المتسارع.[1]

غانية زيوي.مقال . www.echaab.dz . لتخفيف العبء المواطنين مستغانم. 26/03/2021

المبحث الثاني : تحديات المرفق العمومي الإلكتروني

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها المرفق العام الإلكتروني تتركز أساسا في جوهرها على الحفاظ على المرفق العام بوصفة أداة للدولة للتنظيم وتقديم الخدمات للجمهور ومظهرا من مظاهر السيادة، كما هو عليه الحال في النظرية التقليدية مع إدخال تقنيات حديثة ومتطورة حسب ما أفرزه التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات، والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات الجمهور المنتفعين في أسرع وقت وأقل جهد حيث كان الروتين والترهل البيروقراطي هو السمة الغالية على نظام عمل المرافق العمومية التقليدية مما أنعكس سلباً على ثقة الموطنين والمنتفعين في الإدارة بسبب تعقيدات الإجراءات والتعسف في تقديم الخدمة لذلك كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات لبناء الثقة بين الإدارة والمواطنين من خلال تبني أساليب وطرق حديثة.

المطلب الأول : مواجهة خطر الجريمة الإلكترونية

تعاقب غالبة التشريعات الحديثة على الدخول والبقاء في نظام الكمبيوتر غير أن موافق التشريعات الحديثة تثابين في تجريم الدخول الغير المصرح به لقد حاولت قوانين العقوبات مواجهة تحديات الجرائم المرتكبة عبر الانترنت بطرق تقليدية كذلك المقررة في جرائم الأموال إلا أنه تبين قصور هذه الوسائل التقليدية عن مواجهة العديد من الأفعال التي تهدد مصالح الاجتماعية والتي إرتطبت بظهور وانتصار أجهزة الكومبيوتر لذلك سوف تتطرق إلى تعريف الجريمة الإلكترونية (الفرع الأول) و تأثير الجريمة الإلكترونية على المرفق العمومي (الفرع الثاني): [1]

[1] علي مختاري .مرجع السابق

الفرع الأول : تعريف الجريمة الإلكترونية

لم يتفق الفقهاء علي تعريف موحد جامح لمعنى الجريمة والتي يمكن حصرها في اتجاهين اساسيين مختلفين التعريف الفقهي والتعريف القانوني .

الفقرة لأولى: التعريف الفقهي

أنقسم الفقه إلى عدة أراء منهم من ضيق من مفهوم الجريمة الإلكترونية ومنهم من مفهومها إذا تجاب الذي يضيف من مفهوم الجريمة الإلكترونية.

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى حصر الجريمة الإلكترونية في الحالات التي تتطلب قدرا كبيراً من المعرفة التقنية في ارتكابها ومن التعريفات التي وضعها أنصار هذا الاتجاه أن الجريمة الإلكترونية هي كل فعل غير مشروع يكون العلم بتكنولوجيا الحاسبات الآلية بقدر كبير لازما لارتكابه من ناحية ملاحقته وتحقيقيه من ناحية أخرى ، وفي هذا الاتجاه أيضا الجانب الفقهي بالنظر إلى معيار نتيجة الاعتداء إذا يرى الأستاذ MASS أن المقصود بالجريمة الإلكترونية هي اعتداء إن ترتكب بواسطة المعلومات بغرض تحقيق الربح.

– الاتجاه الذي يوسع من مفهوم الجريمة الإلكترونية عرف أصحاب الاتجاه الموسع الجريمة الإلكترونية بأنها سلوك إجرامي يتم بمساعدة الكمبيوتر أو هي جريمة تتم في محيط أجهزة الكمبيوتر أو هي كل سلوك غبر مشروع أو غير أخط في أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها، كما يعرفها David tompsob بأنها جريمة يكون متطلب لاقترافها إن تتوفر لدى فاعلها معرفة تقنية الحاسب .[1]

[1]– منال مباركي، أشكال الجريمة الإلكترونية المرتكبة عبر الفيس بوك مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إعلام واتصال جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ص 76.

الفقرة ثانيةٍ: التعريف القانوني:

بالنسبة للتعريف الذي جاء به المشرع الجزائري للجرائم الم تصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفق القانون 09-04 في المادة الثانية فإنه يعرفها بأنها " جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو بسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية. [1] وكل الجريمة متعلقة بمقدمي خدمات او معطيات متعلقة بحركة السير او جرائم متعلقة بمعطيات معلوماتية كذلك وجرائم متعلقة بمنظومة معلوماتية ، و كلها تدخل في نطاق مفهوم جريمة الإلكترونية حسب راي المشرع جزائري .

الفرع الثاني : تأثير الجريمة الإلكترونية على المرفق العمومي .

إن التعاملات المالية الإلكترونية لاتزال في بدا ينهار رغم مرور ثلاثة سنوات على مشروع سلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية ، الا أن هذه التجربة لاتزال متعثرة فعلي سبيل المثال أن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصادية و تخوف المواطنين من استعمال البطاقة المغناطيسية مثلا في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني و التأخير الكبير في تحين حساباته مما يفسح المجال للاختراقات بغية الاستفادة واستغلال هذا العامل للسطو على حسابات المواطنين وخصوصياتهم.[2]

[1] – وريف ليلة ورمضاني حميدة ، الجريمة الإلكترونية واقع وتحدي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،تخصص قانون جنائي وعلوم إجرامية جامعة مولود معمري تبزي وزو – تاريخ مناقشة 2018/07/09 ص6

[2] – يدة نور الدين ،معوقات سير المرفق العام الإلكتروني الجريمة الإلكترونية نموذجا جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية الحقوق العلوم ز السياسية

ومع ذلك فإن اعتماد الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة يمكن أن يساهم في إدخال تفافة جديدة لهذه المرافق تقوم أساساً على تشجيع تتطور ورفع القيم الابتكار والإبداع والانفتاح والمرونة في سبيل انتهاج أرقئ وأنجع السبل للتوفير أحسن الخدمات للمواطن.[1]

المطلب الثاني: معوقات تطور المرفق العمومي:

تواجه الحكومات الراغبة بالتحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية مجموعة من المعوقات التي تتطلب قدرا عاليا من الدراسة والتمحيص نظراً للتأثيرات السلبية التي قد تتركها على عملية تنفيذ أعمال الإدارة الإلكترونية لبرامجها الطموحة المكرسة لخدمة الأفراد ، ومن أجل تسليط الضوء على ذلك سو ف نوضح معوقات الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

الفرع الأول : المعوقات القانونية

إن المعوقات القانونية للإدارة الإلكترونية تتمثل في النقص التشريعي الكبير، والتصدي لعملية التحول إلى النظام الرقمي ،وذلك بأن الحصول على الخدمات المختلفة والمنفعة المتأنية من نظام الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى نظم قانونية خاصة ، ويمكن تلاقي هذا الإشكال من خلال سن التشريعات والقوانين المتعلقة والمنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية وكذلك أيضا فإن المعوقات القانونية التي قد تواجه الإدارة الإلكترونية هي:

1- **التحقق من الهوية عبر الشبكات:** حيث يمثل غياب إطار عمل قانوني بالتحقق من الهوية عن بعد عقبة تقف في طريق إتمام المعاملات عبر الشبكات.

2-**السداد الإلكتروني** : حتى يعتمد نظام السداد الإلكتروني في الدول المتقدمة بصفة أساسية على بعلاقات الإتتمان في نطاق ضيق للغاية ،وحيث لاتزال المخاوف من استخدام بعلاقات الائتمان في السداد عبر الشبكات القائمة.[1]

[1]- في العلوم القانونية تخصص القانون الأعمال ،جامعة اكلي محمد أولحاج – البويرة تاريخ مناقشة 2019- 2020 ص 4-5

الفرع الثاني : المعوقات التكنولوجيا

- اختلاف القياس المواصفات للأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواعد مما يشكل صعوبة في الربط بينهما.
- وجود أجهزة غير قادرة على الربط والاتصال مع الحاسوب .
- أخطار الفيروسات التي قد تتسلل إلى الشبكات.
- أخطار التزوير و التلاعب بالمعلومات والتخزين المقصود للشبكات
- مشكل مصدر الطاقة غير المنقطع حيث أن المواقع تبقى تحت رحمة شركات الاتصالات وشركة الكهرباء.
- سرعة التحميل حيث لابد من القرب هي قنوات الإنترنت الرئيسة لزيادة سرعة التحميل من الوقع
- توفر مولدات الطاقة الاحتياطية حيث بها فقطر يمكن التقليل من قنوات غياب الموقع [2]

الفرع الثالث : المعوقات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أحد المعوقات التي لعرقل السير الحسن للإدارة الإلكترونية وذلك لنقصى وضعف المؤهلات البشرية القادرة على العمل في مجال النظم الإلكترونية ، ويرجع ذلك للأمية الإلكترونية لدى العديد من الشعوب الدول النامية.

وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة كذلك غياب الدورات التكوينية ، وانخفاض الدخل الفردي والفقر الذي أدى إلى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الإلكترونية ،وانتشار الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع،وانقسمت إلى فئات تملك أجهزة الحاسوب ومعداته وفئة أخرى تفتقدها ، مما أدى إلى ازدياد حدة التفرق وأضعف المشاريع الإدارة الإلكترونية.

---

[1] نبراس محمد جاسم لأحبابي،أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة ، كلية الحقوق –جامعة الإسكندارية 2018– ص 47–46

[2] جرمولي ملكية ، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ص 653 – 654 .

الفرع الرابع : التحديات الاجتماعية

من اهم السلبيات التي قد تنجر عن تطبيق الإدارة الإلكترونية انتشار البطالة وبالتالي تقليص عدد مستخدمين ممايؤدي الي استغناء عن بعض الوظائف .وهنا يصبح مواطن الأول والأخير ضحية ممايؤذي الي حدوث مشاكل في مجتمع المدني

الفقرة أولى : انتشار البطالة

ينصرف مفهوم البطالة إلى عدم توفر فرصة العمل على الرغم من توافر القدرة على العمل والرغبة فيه مهما كان مقدار الأجر عليه ، فإن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سوف يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة ، حيث أن الاعتماد على الأجهزة التكنولوجية في القيام بالأنشطة الحياتية بدلا من الأفراد سوف يؤدي إلى الإستقناء عن كثير من الأيدي العاملة ، فتطبيق الإدارة الإلكترونية وحلول الآلة محل الإنسان هذا الأخير الذي يرفض التحول الإلكتروني خوفا من منصبة بإضافة إلى أمية المواطن للتقنيات الإلكترونية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة بإضافة لمشكلة البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وحلول الآلة محل الأفراد ما أدى لرفض التحول الإلكتروني خوفاً على امتياز الهم ومناصبهم وعدم استعداد المجتمع لتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية ، والاتصال السريع للبنية التحتية المعلوماتية الوطنية عبر الانترنت نظر للأزمات الاجتماعية والاقتصادية ، خاصة إذا كانت هذه العملية مكلفة ماديا ، وتقصى في القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا أو دعم غير كافي من قطاع المعلومات والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية.[1]

[1] خلفاني إيمان رويتني مريم ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون عام ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل صفحة 45 ، 46

الفقرة ثانية : تقليص عدد الموظفين .

- عزوف الكفاءات المؤهلة لتسير التعاملات الإلكترونية عن العمل في المؤسسات والإدارات العمومية خاصة المحلية منها لقلة الحوافز.

- قلة الموظفين المدرين القادريين على التعامل مع الإدارة الإلكترونية و التصدي لأي طارئ يعترضها سواء على مستوى التشغيل أو الصيانة

- عدم قدرة الموظفين على تشغيل الآلات والأدوات الإلكترونية والحاجة إلى تدريبهم وهذا ما يكلف الشركة أعباء مالية.

الفقرة ثالثة : الاستغناء عن بعض الوظائف

- مقاومة الموظفين للتغير والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية خوفا من فقدان وظائفهم وتنامي شعور الخوف لدى المسؤولين الإداريين من كون الإدارة الإلكترونية تشكل تهديد لسلطتهم .[1]

[1] بوسليماني صليحة ، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني – جامعة محمد بوضياف مسيلة – تخصص ماليه المؤسسات وإبراهيمي سميحة ، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني – جامعة محمد بوضياف

خلاصة

اتجهت الجزائر الي تحديث الإدارة الإلكترونية وتكيفها مع المعطيات الحديثة رقمية اتحقيق الشفافية والحكامة في تسير الإدارة الإلكتلرونية فتبنت الجزائر مشروع الإدارة الإلكترونية 2013 مشروع المواطن الإلكتروني والإدارة الإلكترونية ،وذلك بإستحداث اليات وأجهزة حديثة لتنمية و تحسين الخدمة العمومية وتطويرها، ولا يتم تنفيذ الإدارة الإلكترونية بسهولة بدون مواجهة بعض التحديات والمشاكل وهده التحديات تتطلب دراسة عميقة لما تحتويه من برامج كبيرة لخدمة الجمهور، لذا يجب علب المسؤولين عند تنفيذ هدا المشروع الأخد بالعين الإعتبار هده التحديات والعقبات التي تواجه تنفيد هدا المشروع .

الخاتمة

الخـاتمة

وفي الأخير يمكن القول أنه لم نجد مفهوم محدد للمرفق العمومي الالكتروني حيث معظم التعريفات كانت في سياق مفهوم الإدارة الإلكترونية التي تمثل مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات العامة الإلكترونية ، والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة ، إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة ، وتنطلق من الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة ، والمعدات، و برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، لتقدم حلولا للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي حيث أصبحت ضرورة على كل الحكومات، الدخول في مرحلة تطبيق الإدارة الإلكترونية، والانطلاق مما تتيحه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كأداة لترقية أنشطة ومهام مؤسسات الخدمة العمومية، و تساهم بصورة واضحة في تجسيد إصلاحات الخدمات المقدمة للمواطنين، و ترفع من مستوى رقابة الفرد على كل ما تؤديه المنظمات العامة من خدمات ، بما يتيح درجة عالية من الجودة على وظائفها ،والتي في مقدمتها تقديم الخدمات العمومية

يشكل المرفق العام الالكتروني احد أهم التحديات التي تواجه الجزائر كدولة كمجتمع ،نظرا للدور الأساسي الذي يقوم به المرفق العمومي في تحقيق الشفافية والحكامة في تقديم الخدمة العمومية للمواطنين والمؤسسات العامة والخاصة ،وكمحرك رئيسي في دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية ،ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحقيق جملة من التوصيات :

- تطوير الوعي المجتمعي بضرورة التحول إلى المرفق العام الالكتروني ويتأتى ذلك إلا عن طريق التعليم في المدارس والجامعات ونشر وتعزيز ثقافة المواطنة الالكترونية التي تمثل إستراتجية مستقبلية للنهوض بجميع القطاعات لتجسد المواطنة النشطة التي تقدم الاقتراحات وتقدم البدائل .

- الابتعاد عن استيراد النماذج

جاهزة وتطبيقها على المجتمع الجزائري فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية فوتيرة القطاع الاقتصادي الجزائري بطيئة إذا ما قورنت بتلك الموجودة في الدول الأجنبية لذلك يجب أن تمر المرحلة بالتدرج وإحداث وعي اجتماعي وتأهيل مادي وبشري للمرافق العامة قبل تطبيقها خصوصا حتى لا تحدث آثار نفسية عكسية لدى المستقبل في بدايتها مما يشكل خوف وحاجز نفسي لدى المواطن المتلقى .

– تطوير الدراسات فيما يتعلق بالتسيير العمومي الحديث خصوصا تلك التجارب الناجحة في كل من بريطانيا وسنغافورة وماليزيا وغيرها من الدول التي احدث قفزة وطفرة نوعية في ظرف قياسي .

– تطوير الدراسات ومراكز البحث الجامعية في مجال حماية البرامج وإنتاج برامج مضادة للحماية المعلوماتية وكذلك محاربة القرصنة والاختراقات التي تحدث في للشبكات المعلوماتية .

– فتح الاستثمار الخاص في مجال الانترنت وتطوير ها لتمكين القطاع الخاص من المنافسة لزيادة الجودة وتحسين الخدمة العمومية والخاصة .

– إبرام اتفاقيات شراكة مع الدول ذات التجارب الناجحة في مجال التدفق السريع للانترنت وحماية البرامج والمعلومات .

– نشر ثقافة الشفافية والحكامة لدى الموظفين العموميين من اجل تحسين الخدمة العمومية وتحقيق الحكامة في التسيير العمومي ،وتبادل المعلومات عن بعد ،عن طريق التربصات في الخارج والندوات الوطنية والملتقيات الدولية .

قائمة المصادر و المراجع

Les References

القوانين والمراسيم

- قانون 09/04 مؤرخ في14 شعبان عام1430 الموافق 5اوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم متصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم لأمر 75-58 المتضمن القانون المدني.الجريدة الرسمية العدد47سنة 2009 .

- قانون 10_11 المؤرخ في 3 يوليو 2011 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية العدد04 سنة 2011.

- القانون رقم 12_07المؤرخ في7ربيع التاني عام1433الموافق ل 29 فيفري 2012، المتضمن قانون البلدية ، الجريدة الرسمية رقم 12سنة 2012.

- **قوانين** القانون رقم 14_04 المؤرخ في 24ربيع التاني عام1435 في 24 فبراير2014، يتعلق بقانون السمعي البصري.جريدة الرسمية 16 سنة 2014.

- قانون 15-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 مواقف لـ 1 فبراير 2015 متعلق بعصرنية قطاع العدل ج . ر العدد 6 الصادر في 20 ربيع الثاني الموافق 10 فبراير 2015، الجريدة الرسمية 06 سنة2015.

- القانون رقم 18-05 المؤرخ في 30 شعبان عام 1439 الموافق ل10 مايو 2018، يتعلق بالتجارة الالكتروني.الجريدة الرسمية 28 سنة 2018 .

المراسيم :

- المرسوم رقم 212/96 المؤرخ في 15 يوليو 1996 يحدد صلاحيات الوزير المندب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري والوظيفة العمومي.

المراجع:

– **أحمد محيو** ، محاضرات في المؤسسات الإدارية ، ترجمة اعرابصاصيلا ديوان المطبوعات الجامعية د، ط، الجامعية .

–**الوالي إحسان و عجاج ريمة** ، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين عماد أمين المديرية ، مذكرة لتكمله تقني سامي في أمانة المديرية ، إختصاص أمانة المديرية ، معهد الوطني في التكوين المهني في حرف الزراعة الشهد العامري بوجمعة سكيكدة

– **حازم صلاح الدين عبد الله** , تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الانترنت , دار الجامعة الجديدة 2013 , الإسكندرية.

– **خالد ممدوح براهيم** ،الإدارة الإلكترونية دار الجامعة ، الإسكندرية 2010

- **عنترة بن مرزوق** ، إدارة المواد البشرية في العصر الإدارة الإلكترونية . عمان مركز الكتاب الأكاديمي 2017 صفاء فتوح جمعة.مسؤولية موظف في إطار تطبيق نظام الادارة لالكترونية .ط1. دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع .المنصورة 2014.ص8.

– **نبراس محمد جاسم الأحبابي** أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة ، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية 2011. –

د. **لبيد عمادا د. موازي بلال** رقمنة خدمات المرفق العام في الجزائر .(الواقع ، الأفاق ، تحديات) المركز الديمقراطي العربي برلين المالية 2021

– **نجم عبود نجم** ،الإدارة الالكترونية .(إستراتجية .والوظائف .مشكلات) . دار المريخ .مملكة السعودية .2004.

أطروحات الدكتورا

_**العمري نوها** دور الإدارة الإلكترونية في سير المرفق العام ، مذكرة تخرج تخصص إدارة ومالية 2016. جامعة أكلي محمد الحاج – البويرة ،14فيفيري 2016

– **بوطيب عماد الدين– عبان عبد القادر** , تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر , رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع , جامعة بسكرة 2016. –

– **تارقي يونس** ، مذكرة التخرج دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية ، جامعة ورقلة 2017.

– **سعدي الربيع** حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري الطروحة لنيل شهادة دكتوراء كلية الحقوق و العلوم السياسية باتنة 1 سنة الجامعية 2015–2016

– **غزلان سليمة** ، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري وأطروحة دكتورة تخصص حقوق قانون عام جامعة الجزائر بن يوسفبن خدة ، كلية الحقوق بن عكنون ، ت مناقشة2010/2009.

–**عبد اللطيف باري** ، دور ومكانة حكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة ، مذكرة نيل شهادة دكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010

– **نصر الزور عبد الوهاب رجب** مبدأ إمكانية موكبة المرفق العام للتغيرات التي طرأ عليه ، أطروحة دكتوراء تخصص قانون إداري ، جامعة سيدي بلعباس .، النظام القانوني التي للمرفق العمومية ، مذكرة تخرج تخصص قانون إداري 2014– 2015

– **ياسن حجاب** ، نظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني أواقع تحديات ، آفاق) جامعة محمد بوضايف مسيلة. 26–27 نوفمبر 2018 .

رسائل الماجستير

- **عبد العزيز فهد المغير** تطبيق الإدارة الإلكترونية في إجراءات العمل الإداري من جهة نظر موظفي ديوان الداخلية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية 2010

مذكرات ماستر

- **براهيمي سميحة**، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني جامعة محمد بوضياف مسيلة

- **بوسليماني صليحة** ، النظام القانوني للمرفق العام الإلكترونية جامعة محمد بوضياف مسيلة تخصص مالية المؤسسات

. **رزيقة ليلية ورمضاني حميدة** الجريمة الإلكترونية (واقع الاتحاديات) مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم إجرامية جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، تاريخ مناقشة 2018/07/09 ص6.

- **زبدة نور الدين** ، معوقات سير المرفق العام الإلكترونية الجريمة الإلكترونية نموذجا كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

- **جرمولي مليكة** دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري ، جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل .

- **خلفاوي إيمان زويتني مريم** ، دور الإداري الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون عام..

- **منال مباركة** أشكال الجريمة الإلكترونية المرتكبة عبر الفيس بوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص إعلام وإتصال .

- **محمد بوعمرة** ، سيد علي بنينار ، جهاز التحقيق في الجريمة الإلكترونية في التشريع الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الإعلام.

مدخلات

- **علي مختاري** ،ملتقي الدولي النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني (واقع ، تحديات ، آفاق) جامعة الجزائر 1 باحث دكتورا إستمارة المشاركة

- **كرماش هاجر** . المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني.مدخلة حول مفهوم المرفق العام الالكتروني جامعة باتنة ايام 26-27./2018/11

المجلات :

- عصام محمد البخيصري تكنولوجيات المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال دراسة إستطلاعية للواقع الفلسطيني مجلة الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين 2006.

- موسى عبد الناصر و محمد قريشي من أهمة الإدارة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم وتكنولوجيا جامعة بسكرة)مجلة الباحث 2011.

المحاضرات

- كلتوم، محاضرات مقياس نظام المعلومات، قسم التسيير، جامعة محند آكلي البويرة، سنة 2019

المقالات : -

- **موفق نور الدين** ملخص مقتاس مدخل للجريمة الإلكترونية تخصص إدارة إلكترونية جامعة محمد لمين-

-www.echaab.dz **مقال غانية زيوي**، معهد التكوين والتدريب الإعلامي .مجلة الشعب .مستغانم ،26 مارس 2021

المواقع الالكترونية

- www.MOODLE.ORG موقع موودل

- www.orientation.in **تسجيلات الجامعية**

- **لأرضية الرقمية ((الهناء))https:// elhana .cnas dz**

الفهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الاهـــداء :	III
الشـكر والتـقدير :	IV
الملـخص :	VI
المـقدمة :	أ
الفصل الأول : ماهية المرفق العام الإلكتروني	
تمهيد	2
المبحث الأول : نظام القانوني للمرفق العمومي الإلكتروني	2
المطلب الأول : نشأة وتطور المرفق العمومي الكتروني	2
الفرع الأول : نشأة وتطور المرفق العمومي الإلكتروني	3
الفرع الثاني : أسباب الإنتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية	5
المطلب التاني : مفهوم المرفق العمومي الإلكتروني	7
الفرع الاول : تعريف المرفق العمومي الإلكتروني	7
الفرع التاني : الخصائص المرفق العمومي الإلكتروني	10
الفرع الثالث : عناصر المرفق العمومي الإلكتروني	12
المبحث الثاني : مبادئ المرفق العمومي الإلكتروني وأهدافه	13
المطلب الأول : مبادئ المرفق العمومي الإلكتروني	14
الفرع الأول : مبدأ سير المرفق العام بانتظام وإضطراد	14
الفرع الثاني: تكريس مبدأ مسأوة في المرفق العمومي الإلكتروني	16
الفرع الثالث : مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير وتعديل وفق لمقتضيات المصلحة العامة	18
– المطلب الثاني : أهداف المرفق العمومي الإلكتروني	19
– الفرع الأول : ترقية أداء المرفق العمومي	19
– الفرع الثاني : تقريب الإدارة من المواطن .	21
الفرع الثالث : تحقيق الشفافية والوضوح في العمل الإداري	23
خلاصة	24
الفصل الثاني : آفاق المرفق العمومي الإلكتروني في الجزائر	

تمهيد	26
المبحث الأول : التحول الإلكتروني في الجزائر	26
المطلب الأول : مرتكزات نجاح التحول الإلكتروني	26
الفرع الأول : الآليات القانونية والإدارية	27
الفرع الثاني : الوسائل التكنولوجية	28
الفرع الثالث : الإمكانات البشرية	30
المطلب الثاني : واقع المرفق العمومي في الجزائر	31
الفرع الأول : اعتماد المرفق العمومي الإلكتروني الإداري	31
الفرع الثاني : اعتماد المرفق العمومي الإلكتروني الإقتصادي	35
الفرع الثالث : اعتماد المرفق العمومي الإلكتروني الاجتماعي	36
المبحث الثاني : تحديات المرفق العمومي الإلكتروني	37
المطلب الأول : مواجهة خطر الجريمة الإلكترونية	37
الفرع الأول : تعريف الجريمة الإلكترونية	38
الفرع الثاني : تأثير الجريمة الإلكترونية على المرفق العمومي .	39
المطلب الثاني: معوقات تطور المرفق العمومي:	40
الفرع الأول : المعوقات القانونية	40
الفرع الثاني : المعوقات التكنولوجيا	41
الفرع الرابع : التحديات الإجتماعية	42
خلاصة	44
الخاتمة	46
قائمة المصادر و المراجع	49
الفهرس	55